

# السودان يلجأ إلى مصر والإمارات لدعم قطاع الطاقة الكهربائية

## تأمين إمدادات الطاقة لتوفير ربع مليون وظيفة وتنشيط الاقتصاد



يحتاج السودان إلى قدرات كهربائية كبيرة لتعزيز نموه الاقتصادي خلال الفترة المقبلة، والتغلب على المشكلات الهيكلية بعد تصاعد فجوة الاستهلاك والإنتاج، والتي رهنت تأمين إمدادات الطاقة وأستدامتها بالخروج من أزمة مركبة تفاقت عبر عقود، وبانت طارئة للاستثمار، مع أن البلاد تعج بثروات طبيعية تجعل اقتصادها يستطيع تلبية طموحات المواطنين.

وتستهدف وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي في الخرطوم توفير نحو ربع مليون وظيفة للشباب، الأمر الذي يحتاج إلى توفير قدرات كهربائية لتدشين مصانع وورش صغيرة ومتوسطة، من أجل فتح آفاق استثمارية لمشاركة الشباب في سوق العمل.

وتصل القدرة المركبة لإنتاج السودان من الكهرباء إلى نحو 42.8 غيغاوات، وهي قدرة معقولة، إذا أحسن استخدامها بشكل رشيد، إلا أن ارتفاع نسبة الفاقد الذي يصل إلى نحو 50 في المئة في بعض المناطق بسبب تردي أوضاع الشبكات الكهربائية يزيد المشكلة سخونة.

تشمل تغطية الكهرباء في السودان نصف السكان فقط وفق جداول زمنية لتوصيل وقطع التيار الكهربائي عن المنازل على مدار اليوم، الأمر الذي يفتح المجال أمام تدفق استثمارات جديدة لتأمين إمدادات الطاقة الكهربائية. وتعمل الخرطوم في خطتها على إنشاء وحدة لريادة الأعمال بالهيئة العامة للاستثمار وتنمية القطاع الخاص، وصندوق لتمويل الشباب من خلال الوحدة الجديدة لتكون مظلة لجميع مشاريع ورواد الأعمال في السودان.

ودخلت عملية الربط الكهربائي بين مصر والسودان حيز التنفيذ رسمياً في أبريل الماضي بقدرة تصل إلى نحو 300 ميغاوات. وكشف محمد شاكر وزير الكهرباء المصري لـ"العرب"، أنه سيتم قريباً زيادة قدرات الربط مع السودان بنحو 250 ميغاوات أخرى تضاف إلى الاتفاق السابق.

وضاعف السودان معدلات استيراد الكهرباء من إثيوبيا في يونيو الماضي إلى مستويات 200 ميغاوات بدلاً من 100 ميغاوات لسد فجوة الكهرباء. وأدى تفاقم الأوضاع إلى تكرار انقطاع التيار الكهربائي لفترات طويلة باماكن متفرقة، لغياب عمليات الصيانة



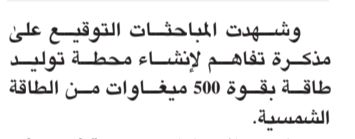
محمد حماد صحافي مصري

القاهرة - تسعى السلطة الانتقالية السودانية نحو تأمين مصادر الكهرباء من خلال الدخول في تحالفات للربط الكهربائي متعددة الأطراف، وجذب استثمارات جديدة تضمن استدامة إمدادات الطاقة لتعزيز النشاط الاقتصادي واستيعاب طابور البطالة. وأجرى وفد وزاري سوداني برئاسة وزير التجارة والصناعة مدني عباس مدني مباحثات اقتصادية وتنموية في أبوظبي قبل أيام، مع سهيل المزروعى وزير الطاقة والبنية التحتية بالإمارات، لتعزيز التعاون المشترك في قطاعات التجارة والمالية والطاقة والتعدين والبنية التحتية والزراعة والدواء.



عباس شراقي

السودان يمكنه تعزيز إنتاج الطاقة الكهربائية عبر السود



محمد شاكر

زيادة قدرات الربط مع السودان بنحو 250 ميغاوات جديدة قريباً

### استثمارات مستدامة

وأشار لـ"العرب"، إلى أن السودان لديه عدد من السدود، لكن لا تستغل بصورة الجيدة في توليد الكهرباء من خلال الطاقة المائية أو الهيدروليكية. ويضم سد مروى نحو 10 توربينات، كما أن إجمالي الكهرباء الناجمة عن سدود أعلى عطبرة وستيت وروصيرص وسناري وجبل الأولياء لا يسد الاحتياجات.

ولفت شراقي إلى أن الحل السهل والسريع لمواجهة أزمة الطاقة في السودان يكمن في الحصول على كهرباء جاهزة، بالربط الكهربائي مع مصر أو استيراد الكهرباء من إثيوبيا، ويتعاظم دور الأخيرة عندما يدخل مشروع سد النهضة حيز الإنتاج الفعلي للكهرباء، بعد وعود أديس أبابا ببيع الكهرباء للخرطوم بسعر التكلفة.

أحدهما للكابلات الكهربائية والآخر للمحولات الكهربائية، استعداداً للفورة المرتقبة في الاستثمارات في هذا القطاع بالسودان.

وتنفذ مجموعة السويدي المصرية عدداً من المشروعات في السودان، منها محطة جوبا الشمسية بطاقة 20 ميغاوات، فضلاً عن تطوير محطة جبل الزيت في البحر الأحمر.

وأكد عباس شراقي، رئيس قسم الموارد الطبيعية بكلية الدراسات الأفريقية العليا في جامعة القاهرة، أن قطاع الطاقة في السودان ضعيف للغاية ولا يتناسب مع بلد يصل عدد سكانه إلى نحو 44 مليون نسمة، يعاني نصفهم على الأقل من عدم وصول الكهرباء، والنسبة المتبقية في المدن الرئيسية وبعض القرى تشكو من عدم عمل التيار الكهربائي بانتظام طوال اليوم.

في قطاع الكهرباء من مختلف المقاصد العاملة في مجال الطاقة.

ووقع السودان مذكرة تفاهم مع شركة جنرال إلكتريك الأمريكية و"إي بي بي" و"أم بي أس" لتعزيز قدراته في مجال الطاقة، ووصف وزير الخارجية الأمريكية مايك بومبيو التعاون مؤخرًا بأنه تطور مهم في العلاقات بين البلدين.

ويتضمن نطاق التعاون تطوير وتحديث قطاعي النفط والكهرباء وفق نظم التكنولوجيا الحديثة والمعدات المتطورة التي تمكنه من زيادة الإنتاج وتوسيع الشبكات وانتشار الخدمات في كافة ربوع البلاد.

والتقى وزير الطاقة والتعدين المكلف خيرى عبد الرحمن مدير مجموعة شركات السويدي إلكتريك المصرية فرع السودان، حيث تدشن المجموعة حالياً مصنعين،

وصعوبة نقل الكهرباء من مصادر التوليد إلى أماكن الاستهلاك.

وقال ياسر سمبانيا، خبير الشؤون الأفريقية ومدير المكتب التجاري الأفريقي بالقاهرة، لـ"العرب" إن "التصميم يعد المشكلة الرئيسية لحل أزمة الطاقة في السودان، ودونه لن يتمكن من جذب استثمارات تعشق اقتصاده". وأضاف أن "العقوبات الأميركية على السودان أدت إلى تدهور أوضاع الطاقة لدرجة يصعب معها إيجاد حلول لمواجهةها على المدى القصير".

ويعد رفع اسم السودان من اللائحة الأميركية للدول الراهبة مؤخرًا، سوف يصحح الطريق مفتوحاً لتدفق المزيد من الاستثمارات الدولية، وتعزيز قدرات السودان في الحصول على حزم تمويلية خارجية، وجذب استثمارات

# الإمارات تتجنب زيادة ضريبة القيمة المضافة رغم التحديات

وفي سياق الإصلاح الجبائي وتعديل السياسة الضريبية، أعادت دولة الإمارات استرداد 20 في المئة من الرسوم الجمركية على المنتجات المستوردة المباعة في دبي وإلغاء الضمان المصرفي المطلوب عند القيام بالتخليص الجمركي وتخفيض يصل إلى 90 في المئة على الرسوم المرتبطة بتقديم المستندات الجمركية. وخففت الحكومة الإماراتية من التزامات ضريبة القيمة المضافة بالنسبة للشركات الأجنبية وتم فتح نافذة إعادة أموال من قبل مصلحة الضرائب الاتحادية لجميع الشركات الأجنبية المسجلة في الدولة.



وزارة المالية الإماراتية  
لانخط حاليًا لزيادة نسبة ضريبة القيمة المضافة عن 5 في المئة

وكانت الإمارات قد أقرت ميزانية اتحادية أصغر حجمًا للعام 2021 في مؤشر على أن الدولة تخفض الإنفاق وسط دعايات أزمة فايروس كورونا المستجد وانخفاض أسعار النفط. ونفذت قرارات أن يصل عجز الموازنة لحكومة الإمارات شاملاً للماليات المجمعة للحكومة الاتحادية وإمارات أبوظبي ودبي والشارقة، 9.9 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي هذا العام، ارتفاعاً من 0.8 في المئة في 2019. وتخفض موازنة العام المقبل بنسبة 5.2 في المئة عن الإنفاق المقرر بميزانية 2020 البالغ 61 مليار درهم (16.6 مليار دولار).

دبي - قالت وزارة المالية الإماراتية الثلاثاء إن البلاد ليست لديها أي خطط لزيادة ضريبة القيمة المضافة عن 5 في المئة في الوقت الحالي.

والتفتت الدول العربية الخليجية الست جميعها على فرض ضريبة قيمة مضافة بنسبة خمسة في المئة بعد أن أضرت نزول أسعار النفط بإيراداتها.

وفرضت السعودية والإمارات والبحرين الضريبة بالفعل، فيما رفعتها السعودية لثلاثة أمثالها هذا العام. وقالت سلطنة عمان الشهر الماضي إنها تعزم تطبيقها في أبريل.

وقالت وزارة المالية في بيان إنه لا توجد "أي خطط أو قرارات في الوقت الراهن لزيادة نسبة ضريبة القيمة المضافة عن خمسة في المئة في الدولة".

وقالت الوزارة إن إجمالي إيرادات ضريبة القيمة المضافة التي جمعتها الإمارات خلال الفترة بين يناير وأغسطس بلغت 11.6 مليار درهم (3.16 مليار دولار)، مضيفة أنه من المقرر توزيع 30 في المئة منها للحكومة الاتحادية و70 في المئة للحكومات المحلية.

وقالت "ستساهم الإيرادات الضريبية في استمرار تنفيذ المشاريع التنموية وفقاً للخطة المستهدفة لحكومة دولة الإمارات، وفي التخفيف من تداعيات جائحة انتشار وباء كورونا.

وتشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى أن الإمارات ستواجه انكماشاً اقتصادياً بـ6.6 في المئة هذا العام، إذ تضرر أزمة فايروس كورونا بقطاعات اقتصادية حيوية مثل السياحة والنقل.

البيروق في كلمة إلى سفراء أترك. وقال كمال كليدار أوغلو زعيم حزب الشعب الجمهوري، وهو الحزب الرئيسي في المعارضة، إن الاستقالة ترقى إلى أن تكون "أزمة للدولة" وانتقد أردوغان لإدارته البلاد كما لو أنها "شركة عائلية". وعانت تركيا، أكبر اقتصاد في منطقة الشرق الأوسط، من انكماشين حادين في عامين وفقدت عملتها نحو 45 في المئة منذ تولي البيروق المنصب في منتصف 2018.



ناجي إقبال

البنك المركزي سيسعى إلى خفض التضخم المرتفع

ورغم أن النمو الاقتصادي يتعافى من تداعيات فايروس كورونا، فإن التضخم عالق حول 12 في المئة والبطالة مرتفعة، لاسيما بين الشباب، ومن المتوقع أن تفتقر مجدداً عند رفع حظر على تسريح العاملين. وباعت البنوك التركية التابعة للدولة هذا العام احتياطات أجنبية تقدر بمئة مليار دولار لدعم الليرة المنكوبة، لكن بيانات حكومية تظهر أن مثل تلك التدخلات انحسرت في الأشهر الأخيرة، فيما يتوقع محللون أن تزداد انحصاراً في ظل القيادة الجديدة.

وانتقد اقتصاديون وسياسيون معارضون للتدخلات كونها تفاقم تراجعاً حاداً في صافي احتياطات البنك المركزي من النقد الأجنبي، والتي نزلت بأكثر من النصف هذا العام، وعلى خلفية التسبب في زيادة غير مسبوقة في حيازات الأترك من العملة الصعبة.

# تغيير صانعي السياسات يمهّد لانطلاق جديدة للاقتصاد التركي

وحث كل من أردوغان والبيروق علنا أيضا على خفض أسعار الفائدة، وهو ما أثار المزيد من المخاوف بشأن استقلالية سياسات البنك المركزي. وفي الشهر الماضي خالف البنك توقعات واسعة لتشديد كبير على السياسة وأبقى على سعر الفائدة الرئيسي مستقرًا عند 10.25 في المئة.

وقال المحافظ الجديد ناجي إقبال الثلاثاء إن البنك سيركز على خفض التضخم المرتفع واستخدام جميع أدوات السياسة بشكل حاسم في تصريح وصفه أحد المتعاملين في العملات بأنه "لقي استحسان السوق".

وقال مسؤول كبير بحزب العدالة والتنمية الذي ينتمي إليه أردوغان "إقبال لديه السلطة والقرب لأن يذهب إلى الرئيس مباشرة وينقل إليه الوضع... إنه منصب صعب، لكن يجب اتخاذ خطوات لوقف الزيادة السريعة في سعر الصرف".

وفي إشارة إلى بيان استقالة البيروق، قال وين ثين الرئيس العالمي لأبحاث العملات لدى براون برازرز هاريمان "الخطر السياسي التركي قفز خلال عطلة نهاية الأسبوع".

وقال المحلل المقيم في نيويورك "السبب المعلن هو الصحة، لكن من الواضح أن هناك أكثر مما تراه العين". ولا يزال من غير الواضح من سيحل محل البيروق وامتتعت وزارة المالية عن التعيين.

ولم تؤكد مصادر بالرئاسة بيان البيروق إلا في وقت مبكر الثلاثاء، بعد حوالي 15 ساعة من اتخاذه الخطوة غير المسبوقة بإعلان رحيله على إنستغرام. وفي وقت لاحق، لم يذكر أردوغان، الذي يجب أن يوافق على الاستقالة،

منحت التغييرات الأخيرة في تركيا بعد استقالة وزير المالية وإقالة محافظ البنك المركزي أمالا في انطلاقة جديدة للاقتصاد نظرا لتأثير الشخصيات السياسية على الأوضاع المالية والاقتصادية ما قاد إلى نتائج وخيمة.

إسطنبول - قال محللون إن الرحيل المفاجئ لكبير اثنين من صانعي السياسات الاقتصادية في تركيا في مطلع الأسبوع يمهّد الطريق لرفع أسعار الفائدة وإجراءات أخرى لوقف نزول غير مسبوقة لليرة، حتى مع وجود تساؤلات سياسية بشأن التغيير في القيادة.

ومن دون تفسير من حكومة الرئيس رجب طيب أردوغان، قال صهره بركات البيروق على إنستغرام في وقت متأخر الأحد إنه يتخلى عن منصبه كوزير للمالية بعد أن قضى فيه عامين، لأسباب صحية.

جاء ذلك بعد يوم واحد من إخطار رسمي في الساعات الأولى من يوم السبت بأن أردوغان استبدل محافظ البنك المركزي مراد أويسال بوزير مالية سابق. ولم يتم



مؤشرات مالية على وقع الاضطرابات السياسية